مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة

طمأنة الحلفاء الخليجيين القلقين في كامب ديفيد "البعد العسكري"

الرمادي لا تعدو أن تكون جزءا من المشكلة داخل العراق

السنة الثالثة

العدد ((١٢٧))

الاثنين : ٢٢ / ٦ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- العراق وسوريا: استراتيجية واحدة للنصر على الإرهاب | ٣

مقالات استراتيجية

- ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة | ٤
- طمأنة الحلفاء الخليجيين القلقين في كامب ديفيد "البعد العسكري" | ١٠
- الرمادي لا تعدو أن تكون جزءا من المشكلة داخل العراق | ١٥

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٢٧]

العراق وسوريا: استراتيجية واحدة للنصر على الإرهاب

إن الوضع في العراق وسوريا ينطبق عليه المثل القائل: "إن الحريق في بيت جارك لا يلبث أن يمتد إلى بيتك". فقبل عام ٢٠١١ كان أكثر من ٩٠٪ من الإرهاب الخارجي المصدر إلى العراق يأتي من الأراضي السورية وبإشراف الحكومة السورية، لكن الإرهاب الذي ضرب الأرض العراقية ارتدّ منذ عام ٢٠١١ إلى الداخل السوري ليدخل هذا البلد في أتون حرب أهلية لا تُعرف نهايتها، واليوم أخذ تفاقم هذه الحرب يغذي من جديد الإرهاب في العراق ليكون سببا مهما في تعملق "داعش" وأخواتها بالشكل الذي ظهر منذ العاشر من حزيران ٢٠١٤، مما يعطي الانطباع بأن أي استراتيجية توضع لمواجهة الإرهاب في أيّ من البلدين لن تكون ناجحة ما لم تأخذ بنظر الاعتبار مواجهة الإرهاب في البلد الآخر.

القارئ الكريم، في هذا العدد من إصدار (العراق في مراكز الأبحاث العالمية)، ستطلع على ثلاثة مقالات:

المقال الأول (**ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة.. الجزء الثاني**)، للكاتبين (**فريدريك ويري، وأرييل أ. آرام**)، نشره (**مركز كارنجي للشرق الأوسط**)، ويتطرق كاتباه إلى تجربة سقوط مدينتي الموصل والرمادي، والدعوات التي رفعت من أجل تشكيل حرس وطني في المناطق السنية؛ لكسب السنة العرب في محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي، وأن تشكيل هذا الحرس قد ينعكس سلبا على تماسك الدولة العراقية إذا أسيئ تشكيله، وقد يحقق الاستقرار والشمولية في التمثيل المحلي، ولكن بشروط يحددها الكاتب.

المقال الثاني (**طمأنة الحلفاء الخليجيين القلقين في كامب ديفيد: البعد العسكري**)، للكاتب (**مايكل آيزنشتات**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويتحدث عن القمة الأمريكية - الخليجية التي عقدت في آيار من السنة الجارية، على أنها محاولة من واشنطن لطمأنة حلفائها الخليجيين المشككين بنواياها فيما يتعلق بتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة. ويرى كاتب المقال أن واشنطن لم تقم بما يجب في هذا المجال، مما يستدعي المزيد من الجهد. وخلاصة المقال تبين طريقة تفكير صانع القرار الأمريكي والخليجي، وما يتطلبه الأمر من صانع القرار العراقي لحماية المصالح الوطنية العليا.

المقال الثالث (**الرمادي لا تعدو أن تكون جزءا من المشكلة داخل العراق**)، للكاتب (**انتوني كوردسمان**)، نشره (**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**) الأمريكي، ويرى كاتبه أن انتصار "داعش" في الرمادي مجرد رسالة تحذير للحكومة العراقية، والانتصار الحقيقي للحكومة سيكون في الموصل، ويطالب واشنطن بادراك واقع الحرب في العراق وسوريا، وأن مصالحها في المنطقة تقوم على حفظ التوازن الاستراتيجي الإقليمي الذي اختل منذ حرب العراق في عام ٢٠٠٣، وما أعقبه من ظهور فاعل للميليشيات المسلحة، ولاسيما بعد ما سمي بأحداث الربيع العربي، ويدعو الحكومة العراقية إلى رأب الصدع بين الشيعة والسنة العرب للوصول إلى وحدة عراقية تكون حجر الزاوية في هزيمة "داعش"، ويدعو الإدارة الأمريكية إلى تقديم استراتيجية واضحة قابلة للحياة لإدارة الوضع في العراق وسوريا.

العدد [١٢٧]

ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة

فريدريك ويري، أرييل أ. آرام
مركز كارنجي للشرق الأوسط
٧ أيار/ مايو ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

الجزء الثاني:

إن هذا المقال هو في الأصل دراسة بالعنوان أعلاه. وقد ركز الكاتبان على أنموذجين في هذه الدراسة ألا وهما الأنموذج العراقي والليبي في بناء الحرس الوطني. ونحن بدورنا لخصنا وعرضنا الدراسة بمقالين ركزنا فيهما على الأنموذج العراقي مع الإشارة بشكل بسيط إلى الأنموذج الليبي.

بالطبع، مفهوم الحرس الوطني تواجهه عقبات كثيرة وصعبة، كما تبيّن بوضوح خلال دراسة هذه التجربة في العراق وليبيا. إذ إن هيكلية الحرس تطرح أسئلة كبرى حول قضية تماسك الدولة ككل، وحول عملية المساءلة فيها. فهذه القوى قد تُضعِف الدولة بدل أن تعضدها. لكن، إذا ما بُنِيَت على أُسُس سليمة، فقد تخدم كخطوات أولى مبدئية على الدرب الطويل نحو ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة تستند إلى مبدأ الشمولية للجميع والتمثيل المحلي، بدلاً من ممارسة المركز الإقصاء والقمع. وبهذا المعنى، قد تكون هذه القوى أفضل أمل لاستعادة الاستقرار في هذه البلدان الهشّة. لكن في نهاية المطاف، فإن تشكيل الحرس الوطني يجب أن يرتبط بالإصلاحات في ميادين أخرى، إذا ما أُريد لهذه المقاربة أن تنجح. والأولوية القصوى هنا هي الإصلاح داخل قطاع الأمن نفسه، بما في ذلك ترقية ثقافة التعاون بدل التنافس، وتعزيز حلقات القيادة والإشراف الدقيق بين الفصائل وبين أجهزة الأمن النظامية. وثمة أمر ملحّ آخر هو الإصلاح السياسي، الذي يؤثّر على الطريقة التي تُوزَّع فيها السلطة وتُستوعَب بموجبها الأقليات العرقية - الطائفية والمجموعات الأخرى في تضاعيف الدولة.

منازلة "الدولة الإسلامية"

تبين الإنجازات المفاجئة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في مقاطعتَي الأنبار ونينوى في غرب العراق في صيف ٢٠١٤، بمدى الهشاشة التي كانت عليها هذه الترتيبات. فالقوات النظامية العراقية أظهرت كم هي ضعيفة التدريب وتفتقد إلى الانضباط، فقد تبعثرت بسرعة ولاذت بالفرار. ووفق بعض الإحصاءات، تبيّن أن ٣٠٠ ألف من العسكريين المسجّلين في قوائم قوات الأمن العراقية، أي نحو ٣٠-٤٠ في المئة من إجمالي القوات، كانوا

وهميين ولم ينخرطوا البتة في الخدمة الفعلية.

حينها، دخلت الفصائل الشيعية غير الدولتية على الخط لملء الفراغ، وأصدر آية الله السيستاني - وهو السلطة الدينية الشيعية العليا في العراق - فتوى تدعو المدنيين العراقيين إلى حمل السلاح دفاعاً عن النفس. وبعدها أعاد جيش المهدي الهاجع تشكيل نفسه بسرعة، وتمركز في ثكنات في بغداد وسامراء القريبة منها. كما أرسلت إيران وحدة قوات خاصة من الحرس الثوري الإيراني - وهي فيلق القدس - للمساعدة على تنظيم وتجهيز وتدريب قوات الأمن العراقية "وقوات الحشد الشعبي". في آب/أغسطس ٢٠١٤، بدأت الولايات المتحدة في تقديم الدعم الجوي للقوات العراقية التي تقاتل تنظيم "الدولة الإسلامية". وسَعَت واشنطن إلى تحفيز الحكومة العراقية من أجل مد يد التعاون إلى الطائفة السنّية. وعمد الرئيس الأميركي باراك أوباما على وجه التحديد، في بيان أصدره في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إلى طرح مسألة الدعم الأميركي لتشكيل حرس وطني، كوسيلة لمساعدة الفئات السنّية العراقية على تحصين حريتهم ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

حينها، شبَّه العديد من المعلقين فكرة الحرس الوطني بالحرس الوطني الأميركي، فيما عمد آخرون إلى ربط الحرس الوطني الجديد بتجربة الصحوة السنّية، حيث إن توفير الدعم العسكري والمالي من خلال الحرس الوطني قد يشجِّع فصائل القبائل السنّية على الانقلاب على متطرفي "الدولة الإسلامية". ووفق التصوّر الذي طُرِح حول الحرس الوطني، ستوضع الفصائل تحت إشراف حكّام مؤقّتين، ويمكن أن تستدعيهم الحكومة المركزية للخدمة كوحدات احتياط معاونة للجيش النظامي. لكن، لا قوات الحشد الشعبي ولا مبادرة الحرس الوطني كانتا تستندان إلى أُسُس قانونية مكينة. والدستور العراقي يحظّر على وجه الخصوص تشكيل فصائل خارج إطار القوات المسلحة (ماعدا قوات البيشمركة الكردية).

ومع ذلك، بدا في البداية أن فكرة الحرس الوطني قادرة على الإقلاع، إذ أعرب رئيس الحكومة الجديد حيدر العبادي عن دعمه للفكرة، وجرى طرح مسودة قانون في هذا الشأن في البرلمان العراقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. كما أجرى مسؤولون حكوميون أميركيون وعراقيون محادثات مع شيوخ القبائل السنّية الرئيسة في غرب العراق وبرز ٢٠٠٠ متطوع في مقاطعة الأنبار وفي مدينة كركوك الشمالية، وتطوّع رجال القبائل لقتال تنظيم "الدولة الإسلامية" بإشراف أنور العاصي شيخ قبائل العُبيد. علاوة على ذلك، التقى مسؤولون أميركيون مباشرة مع شيوخ القبائل في الأنبار، بما في ذلك أحمد أبو ريشة الذي قاد شقيقه حركة الصحوة إلى حين اغتياله في العام ٢٠٠٧.

لكن، سرعان ما تبدّد هذا الزخم، الذي انطلق في

البداية مع طرح مبادرة الحرس الوطني المُقترحة، هباءً منثوراً. فواجهت المبادرة مقاومة حادة داخل معسكر العبادي، وجرت عرقلة تعيين مرشحي العبادي في مواقع حسّاسة مثل وزارتَي الدفاع والداخلية. كما أن مشروع قانون الحرس الوطني وَهَن وفَقَدَ حيويته في البرلمان. وفي خاتمة المطاف، شغل منصب وزير الدفاع سياسي سنّي مخضرم لكن ليس له سوى تأثير ضئيل على المقاطعات الحاسمة التي أقام فيها تنظيم "الدولة الإسلامية" موطئ قدم له. وشغلت شخصية مرتبطة بالمجلس الأعلى الإسلامي منصب وزارة الداخلية، الأمر الذي عزّز الروابط بين الحكومة وقوات الحشد الشعبي.

أما السنّة فقد أطلوا على الحرس الوطني بوصفه أداة للمطالبة بحكم ذاتي فعّال وبمشاركة أوسع في تقاسم السلطة، مقارنين ذلك بما حصلوا عليه من الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٦. واشترطت بعض القبائل السنّية في الأنبار أن تترافق مشاركتها في الحرس الوطني مع إخراج قوات الأمن العراقية من المحافظة. وكما كان متوقّعاً، شكّكت الحكومة بنوايا السنّة، وبدت مُحترِسةً من تشكيل قوة قد تُصبح طرفاً موازناً للحكومة المركزية، أو حتى تتحالف مع تنظيم "الدولة الإسلامية".

ثم أطلّت الاعتبارات الجيوسياسية برأسها لتفاقم من مثل هذه المخاوف. ففي حين أصبحت الحكومة المركزية العراقية معتمدة أكثر فأكثر على إيران ، خاصة في ما يتعلق ببناء قوات الحشد الشعبي في ظل غياب الدعم العسكري من قبل الولايات المتحدة وتنصلها عن تفعيل الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن، خطّطت الولايات المتحدة للاستعانة بدول عربية سنّية، مثل الأردن والسعودية ودولة الإمارات العربية، لتوفير التدريب والدعم للحرس الوطني، وهذا ما زاد من إمكانية تحوُّل هذا الأخير إلى وكيل للولايات المتحدة والدول العربية السنّية داخل حلبة السياسات المحلية العراقية. علاوة على ذلك، عد العديد من العراقيين أن الحرس الوطني هو خطوة أخرى في اتجاه تفتيت العراق ككلّ. وعلى سبيل المثال، حين علم قادة الأقلية التركمانية بأن ثمة إمكانية لتشكيل فصائل سنّية، اندفعوا بصخب للمطالبة بتشكيل وحدات فصائل خاصة بهم.

فيما كان الأمل بإقامة حرس وطني رسمي يخبو ويضمحل في أواخر عام ٢٠١٤، كانت فصائل الحشد الشعبي تواصل النمو في محاربة تنظيم "داعش". ومع ذلك، شابت هذه الفصائل بعض المشاكل الرئيسة المتعلقة بالانضباط والتدريب. فخلال الهجوم على تكريت في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، تمتّعت الوحدات المشتركة المُشكّلة من أجهزة الأمن النظامية ومقاتلي الحشد الشعبي بتفوُّق عددي واضح، لكنها مع ذلك تعثَّرت مراراً في مقاتلة عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية". ((لم يكن هناك تعثر في عمليات تحرير صلاح الدين بالمجمل كما يدعي الأمريكان، ما عدا مركز مدينة تكريت عندما تدخلت الولايات المتحدة لتحرير مركز المدينة كي يكتب لها النصر وتحفظ ماء الوجه في ذلك التحرير وتستبعد قوات الأمن العراقية والحشد الشعبي وأبناء العشائر في تلك المحافظة من النصر الذي بات قريباً. فهو ليس تعثرا، وإنما توقف بناءً على طلب الحكومة واعتراض الحشد الشعبي

بتدخل الولايات المتحدة لسرقة الانتصار)) . ثم إن الاستقلال الذاتي لقوات الحشد الشعبي عقّدت جهود التنسيق بين العراق والولايات المتحدة. فبعض وحدات الحشد اختارت التخلي عن القتال، بدلاً من التعاون مع الخطط الأميركية لتوفير الغطاء الجوي للهجوم. ومن جهتها، أصرّت الولايات المتحدة على التعاطي فقط مع أجهزة الأمن الرسمية العراقية، وليس مع وحدات الحشد الشعبي، في برامج التدريب/التجهيز.

لكن الأكثر أهمية هو أن قوات الحشد الشعبي تورطت في حملة ترهيب وترويع ضد السنّة المُشتبَه بتعاطفهم أو تعاونهم مع تنظيم "الدولة الإسلامية"، وشنّت حملة اعتقالات غير قانونية، وعمليات قتل غير مشروعة ضد الأفراد المتعاونين مع التنظيم. وبسبب العلاقة بين الحكومة المركزية وقوات الحشد الشعبي، فُسِّر ذلك على أنه محاولات متعمدة لترويع السنّة وربما تهجيرهم. ((كل ذلك كان ضمن حملة منظمة من قبل عناصر تنظيم "داعش" ورجال الحركة النقشبندية وبعض السياسيين الطائفيين والإعلام العربي والغربي المأجور وثوار الفنادق لتشويه صورة الحشد الشعبي، لشراسته في القتال، ولكي يُستبعد من تحرير بعض المحافظات السنية مثل محافظتي الأنبار والموصل. وإن قتل الإرهابي عزت الدوري على مقربة من تلك المحافظة، هو دليل على قيادة تلك الحملة المأجورة لتشوية صورة الحشد الشعبي أمام الرأي العام))

بالطبع، الاعتماد على قوات الحشد الشعبي فاقم مشاعر تغرُّب السنّة إزاء الحكومة المركزية، وربما حتى دفعهم أكثر إلى أحضان تنظيم "الدولة الإسلامية". وفي حين أن قلّة من رجال القبائل السنّة انضمّوا على ما يبدو إلى حملة الحكومة في تكريت، إلا أن الانطباع العام عن وحدات الحشد الشعبي على أنها جمعٌ من الفصائل الشيعية بالتحديد، كان لابدّ أن يتولّد، وقد كان له دور كبير في تحرير صلاح الدين بالاشتراك مع قوات الأمن العراقية وأبناء العشائر.

الدروس المستفادة من تجارب الحرس الوطني الفاشلة

صحيح أن المحللين وصانعي السياسات يركّزون عادةً على حالات النجاح، إلا أن فهم جذور فشل السياسات مهم أيضاً لتحسين النتائج المستقبلية. فعلى المدى الطويل، ما يزال شكلٌ ما آخر من الحرس الوطني يمثّل أفضل أمل لاستعادة الاستقرار في كلٍّ من ليبيا والعراق.

في ليبيا، تُعَدّ الفصائل المُشكَّلة مناطقياً، والتي لها روابط عضوية مع المجتمعات المحلية والقبائل، حقيقةً لا مفرّ منها. فهذه الفصائل مدمجةٌ في نسيج الاقتصادات المحلية في العديد من البلدات والمناطق، وهي تؤمّن قدراً من الحماية للمجتمعات المحلية. في الوقت نفسه، ما تزال الخطط لإنشاء جيش وطني نظامي حبراً على ورق. وفي هذا السيناريو، قد يكون السبيل الوحيد إلى الأمام هو إيجاد طرق لدمج القوات المتحاربة القائمة والمنظَّمة محلياً في هيكلية قيادةٍ وطنيةٍ تشرف عليها السلطات المُنتَخَبة.

على نحو مماثل، وإن بدت آفاق الحرس الوطني

العراقي ضئيلةً في منتصف العام ٢٠١٥، قد يكون نموذج ما مشابه، السبيلَ الوحيدَ لإحراز تقدّم في العراق. صحيح أن عناصر الحشد الشعبي وأبناء العشائر كان لها دور في إخراج قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" من المحافظات الشمالية، إلا أن قدرتها على الحفاظ على قواتها والسيطرة على تلك المناطق ليست مؤكّدةً البتة. فقوات الحشد الشعبي تبقى بشكل أساسي قوةً غير رسمية من المتطوّعين تعمل بدوام جزئي، وليست جيشاً محترفاً، ومقاتلو هذه القوة يحاربون بعيداً عن ديارهم، فيما يحظون في أفضل الأحوال بدعم لوجستي وتقني محدود. ولذا، سيكون على الحكومة العراقية أن تجد شركاء محليين بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار ضمن المعقل السنّي، إلا إذا أصبحت قوات الحشد الشعبي بشكل من الأشكال جيش احتلال كاملا في المناطق السنّية.

تُظهِر المحاولات الفاشلة لإنشاء قوات حرس وطني بعضاً من التحديات الأمنية الأوسع التي تواجه ليس ليبيا والعراق وحسب، بل أيضاً الدول كافة في العالم العربي، حيث مستقبل الأنظمة السياسية غامض.

أولاً: ضمن الجيش نفسه، غالباً ما ينظر الضباط المحترفون إلى الحرس الوطني - في أفضل الأحوال - على أنه متطفّل هاوٍ، وفي أسوء الأحوال، على أنه منافس مباشر على السلطة والتمويل والنفوذ. وهذه المشاكل تتفاقم عندما يُعد أعضاء الحرس الوطني المحتمَلون أنهم حاربوا ضد الدولة في مرحلة ما.

ثانياً: إن تأسيس الفصائل وحظرها يمكن أن يزعزعا موازين القوى ضمن الدولة الأكبر حجماً. فحالما يُعد أن فصيلاً ما "يمتلك" مجموعة مسلحة، يُحتمَل أن تسعى فصائل أخرى إلى الأمر نفسه كوسيلة لمواجهة أي خطر محتمل.

ثالثاً: يمكن للفصائل عموماً وقوات الحرس الوطني خصوصاً أن تعقّد الارتباطات الثنائية الدولية. فالدول الخارجية غالباً ما تعد الفصائل دمى أو وكلاء في سعيها إلى التدخّل في شؤون جيرانها الداخلية. وقد تفتقر الدول الديمقراطية الخاضعة إلى الإشراف التشريعي لأنشطة المساعدة الأمنية، مثل الولايات المتحدة، إلى السلطة القانونية والبيروقراطية للانخراط والارتباط مع الفصائل شبه الرسمية، على عكس الجيش الرسمي.

ينبغي ألا تُصمَّم المبادرات المستقبلية لإنشاء حرس وطني، كما حصل في ليبيا والعراق، كسلسلةٍ من التدابير المرتجَلة وقصيرة الأمد الآيلة إلى معالجة الاحتياجات التكتيكية المحددة والمباشرة. يجب أن يُنظَر - عوضاً عن ذلك - إلى عملية إنشاء قوات حرس وطني على أنها عنصر من الجهود الأشمل المبذولة لإصلاح قطاع الأمن، وتسريح المقاتلين غير الحكوميين وتجريدهم من السلاح وإعادة دمجهم. ويجب أن يتم التجنيد في الحرس الوطني على المستوى الفردي لا على مستوى الوحدات؛ بغية منع أعضاء الفصائل من مجرّد ارتداء البزات الحكومية، فيما هم يُبقون على ولاءاتهم السابقة وتماسُكهم بصفتهم جهات فاعلة غير حكومية. كما يتعيّن توفير الفرص لعناصر الفصائل لتنتقل إلى العمل المدني أو القطاع

الخاص أو لتحصل على مزيد من التعليم.

فضلاً عن ذلك، ينبغي أن يترافق إنشاءُ الحرس الوطني مع الجهود المبذولة ضمن صفوف الجيش والآيلة إلى مراجعة سلاسل القيادة التي تربط الحرس والجيوش النظامية ومختلف هيئات الشرطة والأمن الأخرى، تحت إشراف مدني وفي إطار المهمة العامة لجهاز الأمن ككلّ ومسؤولياته. ويمكن أن تبدأ هذه الجهود بإجراءات وتوجيهات رسمية، إلا أنه يجب توسيعها لتشمل تغيير العادات وثقافات انعدام الثقة المتجذّرة بين الجيش والمدنيين، والتي تُعَدّ ميراثَ عقودٍ من الحكم السلطوي.

كذلك لابد لأي مبادرة متعلّقة بالحرس الوطني أن تترافق مع مفاوضات تهدف إلى اتفاق سياسي شامل يتضمّن تقاسم السلطة والتوصّل إلى تسويات. ونجاح الحرس الوطني لا يعتمد - في نهاية المطاف - على فعاليته التكتيكية على المدى القصير وحسب، بل أيضاً على درجة التأييد المحلي، الذي يمكن أن يُشجَّع من خلال تعزيز الدمج والتبادل. كما يمكن أن تساعد التعديلات الدستورية في توطيد العلاقة المتبادلة وتعزيز الثقة بين حكومة مركزية وقوات فصائل دون وطنية. ونظراً إلى الروابط المناطقية لمعظم الفصائل، تؤدّي قوات الحرس الوطني دوراً أساسياً في أي خطوة نحو الفيدرالية ونقل السلطة. لكن في نهاية المطاف، هذه التدابير القانونية والدستورية يجب أن تترافق مع خطوات غير رسمية تضمن ولاء مقاتلي الفصائل للدولة والتزام الحكومة المركزية بالاستقلالية المحلية.

أما الحكومات الغربية فيمكن أن تساهم في هذه التدابير بعددٍ من الطرق. الطريقة الأكثر وضوحاً هي من خلال برامج التدريب والتجهيز. فالولايات المتحدة استندت إلى حدّ بعيد إلى خبرتها الخاصة في دمج الحرس الوطني ضمن جيشها النظامي كنموذج لإنشاء قوات حرس وطنية أخرى. لكن بلداناً أخرى تمتلك هيكليات أخرى لقوات فصائل بدوام جزئي، قد تشكّل أمثلةً أفضل تحتذي بها الدول العربية. ونظراً إلى الصلات الأوسع القائمة بين قوات الحرس الوطني وبين إصلاح قطاع الأمن والانفتاح السياسي، يجب أن تُحدَّد أيُّ مساعدة تُقدِّمها جهات خارجية لحرس وطني تحديداً دقيقاً لتفادي قلب الموازين في المفاوضات الدقيقة بين أصحاب السلطة المناطقيين والحكومة المركزية.

يمكن للقوى الغربية أن تساعد أيضاً في تمتين مكانة قوات الحرس الوطني من خلال العمل على تخفيف التهديدات الأمنية الإقليمية وكبحها. وبما أن العديد من الحكومات تبدي قلقها إزاء احتمال أن تتحوّل قوات الحرس الوطني إلى وكلاء للقوى الأجنبية وتُستخدَم لزعزعة الدولة داخلياً، فإن إيجاد وسائل لتخفيف هذه التهديدات الخارجية يمكن أن يساهم في جعل الحرس الوطني مستساغاً أكثر.

الواقع ،إن قوات الحرس الوطني هي مؤسسات سياسية وليست مجرّد أدوات عسكرية. فهذه القوات يمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى على الاستقرار والتماسك السياسيَّين. وهي ليست ترياقاً للتحدّي الخاص ببناء دول فعّالة، لكنها يمكن أن تؤدّي دوراً مهماً في معالجة المخاوف الأمنية والمضي قدماً نحو تقاسم للسلطة أكثر فعالية.

رابط المقال: http://goo.gl/dT0KeS

العدد [١٢٧]

طمأنة الحلفاء الخليجيين القلقين في كامب ديفيد "البعد العسكري"

الكاتب: مايكل آيزنشتات، زميل كاهن ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن
ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
٧ أيار / مايو ٢٠١٥
عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

تعاني الولايات المتحدة حالياً من نقص في المصداقية تهدد مصالحها وتعرض حلفاءها للخطر. وحتى الآن، فإن الخطوات التي اتخذتها لطمأنة حلفائها من دول "مجلس التعاون الخليجي" - نقل الأسلحة، الوجود الواسع، والخطوط الحمراء - غالباً ما فشلت في تبديد شكوكهم، وكثيراً ما فاقمت من مخاوفهم.

كان من المتوقع ان تركز القمة رفيعة المستوى التي عقدت في الأسبوع الثاني من أيار/مايو الماضي، والتي ضمت قادة دول "مجلس التعاون الخليجي" الست - البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة - على كسب دعمهم للاتفاق النووي الذي يجري التفاوض بشأنه مع إيران. ويُقال: إن واشنطن تدرس إمكانية بيع أسلحة جديدة وتنظيم تدريبات مشتركة، إلى جانب اتخاذ تدابير أخرى؛ من أجل طمأنة حلفائها القلقين. وتوقع حينها أن تطلب دول "مجلس التعاون الخليجي" على الأقل "إبرام" اتفاقية دفاع جماعية رسمية - على غرار تلك الخاصة بمنظمة "حلف شمال الأطلسي" - من شأنها إلزام الولايات المتحدة.

إلا أن النظر في الجهود السابقة لطمأنة هؤلاء الحلفاء يبيّن أن الخطوات التي يُقال أنها قيد الدراسة، غير كافية على الأرجح لتبديد مخاوف دول "مجلس التعاون الخليجي" بشأن نفوذ إيران المتنامي وجرأتها المتزايدة في المنطقة، وهذا هو الشغل الشاغل لقادة الخليج الذين يشعرون بالقلق من استخدام إيران للأموال التي ستحصل عليها من تخفيف العقوبات والأسلحة النووية في نهاية المطاف، لتعزيز أجندتها في المنطقة.

بناء القدرات: ضد أي تهديد؟

في السنوات الأخيرة، باعت الولايات المتحدة الأسلحة لحلفائها في الخليج العربي بقيمة تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات (وتشمل الدفاعات الصاروخية، والمروحيات الهجومية، والطائرات المقاتلة)، وساعدتهم على بناء الدفاعات السيبرانية في أعقاب الهجمات الإلكترونية الإيرانية. وكان الهدف من ذلك طمأنتهم من خلال تعزيز قدراتهم على ردع أي عدوان خارجي ومواجهته، وفي الوقت نفسه إقناع طهران بأن برنامجها النووي سيضر أمنها، بدلاً من تعزيزه.

ولكن، من غير المرجح أن تنخرط طهران في هذا النوع من العدوان التقليدي الذي من شأنه أن يوفر لجيرانها (والولايات المتحدة) سبباً للرد بالوسائل التقليدية، بل هي الأكثر احتمالاً انخراطها في عمليات التخريب وفي خوض الحروب بالوكالة،

مثلما فعلت في الماضي وما تزال تفعل اليوم. على سبيل المثال، تؤكد دول "مجلس التعاون الخليجي" على دور طهران في مذبحة المدنيين العرب السنة في العراق وسوريا، وتأجيج العنف الطائفي في المنطقة، الذي مكّن - إلى جانب تقاعس الولايات المتحدة في الماضي - تنظيمي "القاعدة" و (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") من تقديم نفسيهما بصفة المدافعين عن أهل السنّة. وفي المقابل، أكد الرئيس الأمريكي أوباما في مقابلة أجراها معه توماس فريدمان في ٥ نيسان / أبريل على ما يأتي: "قد لا تكون أكبر التهديدات التي يواجهها "حلفاؤنا العرب السنّة" قادمة من التعديات الإيرانية. ستكون ناشئة عن عدم الرضا داخل بلدانهم". فضلا عن ذلك، وفي ظل استراتيجية "إعادة التوازن إلى آسيا التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية"، وكلمات الرئيس الأمريكي في المقابلة التي أجراها معه فريدمان، فإن "المصالح الأساسية للولايات المتحدة في المنطقة هي ليست النفط". قد يرى قادة دول "مجلس التعاون الخليجي" مبيعات الأسلحة الأمريكية الكبيرة بأنها أقل، كتعبير ملموس عن التزام دائم، في إشارة إلى أن الولايات المتحدة تقدم لأصدقائها الوسائل ليدافعوا عن أنفسهم بينما تستعد لمغادرة المنطقة.

تعزيز الوجود: بأي غاية؟

في الوقت الذي خفّضت فيه الولايات المتحدة من وجودها في العراق وأفغانستان في السنوات الأخيرة، إلا أنها عززت جوانب أخرى من وجودها في الخليج كجزء من الجهود الرامية إلى طمأنة حلفائها وردع إيران. على سبيل المثال، زادت بصورة تدريجية من دفاعاتها الصاروخية في المنطقة منذ عام ٢٠٠٦، من خلال نشر أكثر من كتيبتين من صواريخ "باتريوت باك ٣/٢" في أربع دول، وسفينتين إلى ثلاث من سفن "إيجيس" في الخليج العربي، ورادارات من طراز "AN/TPY-2" تعمل بتقنية "X-band" في إسرائيل وتركيا وقطر. كما تحتفظ البحرية الأمريكية على حاملة طائرات واحدة على الأقل في المنطقة، بينما أصبح نشر طائرات الشبح "أف ٢٢" هناك أمراً روتينياً. وفي الوقت نفسه، عملت قوات البحرية الأمريكية على تعزيز إمكاناتها للتعامل مع قدرات إيران في منع الوصول/ ومنع الدخول إلى المناطق.

إلا أنه لا توجد علامات تشير إلى أن الوجود الأمريكي الواسع في الخليج بعد عام ١٩٩١ قد منع إيران من استخدام عملائها لاستهداف المصالح الأمريكية في المنطقة أو أي مكان آخر. فخلال تلك المدة، تسببت طهران في مقتل تسعة عشر عسكرياً أمريكياً في تفجير "أبراج الخُبر" عام ١٩٩٦ في المملكة العربية السعودية، وقدمت الأسلحة إلى "الجماعات الخاصة" الشيعية التي أودت بحياة المئات من أفراد القوات الأمريكية في العراق، وخططت لاغتيال السفير السعودي في واشنطن عام ٢٠١١. كما أن هذا الوجود الأمريكي لم يردع إيران عن التدخل في الصراعات الإقليمية بطرق أدت إلى تفاقم التوترات الطائفية، وهددت أمن حلفاء الولايات المتحدة، وزادت من نفوذها في المنطقة. وباختصار، في حين أن وجود الولايات المتحدة يضمن حرية الملاحة في الخليج العربي، إلا أنه لم يردع إيران عن مواصلة استراتيجية الحرب بالوكالة التي تشكل تحدياً كبيراً للاستقرار الإقليمي.

وكثيراً ما يُذكّر الحلفاء من دول "مجلس التعاون الخليجي" بأن الولايات المتحدة مـا تزال تحتفظ بأفراد من القـوات الأمريكية يبلغ عددهم ٣٥ ألف عسكري تقريباً في المنطقة، ولكن هذا قد دفع بهم إلى التسـاؤل عـن الهدف من هذا الوجود الواسـع، خصوصاً في الوقـت الذي أدّى فيـه تدخل إيـران و "حزب الله" إلـى مقتل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ سوري، معظمهم من المدنيين السنة، وسـط تقاعس الولايات المتحدة في سوريا. وحتى عندما تحركت واشـنطن أخيراً ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، فإن ذلك قد جاء (على الأقل في البداية) باسـم الأقليات العراقية المحاصرة (الأيزيديين في سنجار، والتركمان في آمرلي، والأكراد في أربيل) بدلاً من العرب السنة.

الخطوط الحمراء تتلاشى بسرعة؟

وضعت واشـنطن العديد من الخطـوط الحمراء بشأن البرنامج النووي الإيراني. ففي كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ على سـبيل المثـال، أعلن الرئيس أوباما أنه إذا حاولت طهران صنع سـلاح نووي، ستسـتخدم الولايات المتحدة جميع الوسائل المتاحة لهـا لمنعها من القيام بذلك، غيـر أن هذا التحذير جـاء بعـد أن تخطت طهران ما لا يقل عن سـتة خطوط حمراء أمريكية سابقة لكي تصبح دولة على العتبـة النووية، كما أن ذلـك أعقب الخط الأحمر الذي وضعه الرئيس الأمريكي في آب / أغسـطس ٢٠١٢ فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سـوريا، والذي فشل في فرضه لاحقاً عندما خرقه نظام الأسد بعد عام على إقراره.

ومنذ التحذيـر الذي وجهه لإيران في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، مال الرئيس الأمريكي إلى التعبير عـن تهديداته عبر لغة هامدة تبيّـن التناقض أكثر من الحسـم، للحلفاء والخصوم على حد سواء. ففي مقابلـة أجراها مـع جيفري غولدبـرغ في آذار / مارس ٢٠١٢، صـرّح الرئيس قائلاً: "أنا أيضاً لا أحبذ - كنهج سياسـي سليم - الإعلان بالضبط عن نوايانـا. ولكن ... عندما تقول الولايات المتحدة أنه من غير المقبول أن تمتلك إيران أسلحة نووية، فإننا نعني ما نقول". وقد صرح بلهجة مماثلة في المقابلة التي أجراها في الشهر الماضي مع فريدمان، بقوله أنه في حال عدم قيام إيران بتغيير "سلوكها" نتيجةً لجهود الولايات المتحدة لإشـراكها، "تبقى قدراتنا على الـردع، وتفوقنا العسـكري، قائمة. ونحن لا نتخلـى عن قدرتنـا في الدفاع عن أنفسـنا أو عن حلفائنا. وفي هذه الحالة، لمَ لا نختبرها؟".

ومن ثم، فـإن الخط الأحمر الأمريكي منح طهران النطـاق الذي تحتاج إليه لتصبـح دولة على العتبة النوويـة. وفي حين أن ذلك قد لا يكون مصدر قلق وجودي بالنسبة للولايات المتحدة نظراً إلى مزاياها العسـكرية الواسعة، إلا أنه يشكل - من وجهة نظر شـركاء أمريكا الإقليميين - تطـوراً أدى إلى تغير قواعـد اللعبة وتحويل ديناميات القوة في الشـرق الأوسط إلى حد كبير.

ضمانات أمنية

تبحث إدارة أوباما عن طرق لإضفاء طابع رسمي على التزام الولايات المتحدة بشـركائها في الخليج. وقد شـدد الرئيس الأمريكي على هـذه النقطة في المقابلة مع فريدمـان: "عندما يتعلق الأمر بعدوان خارجـي، أعتقد أننا سـنقف إلى جانـب أصدقائنا

(العرب)، وأريد أن أدرس الكيفية التي تمكننا إضفاء طابع رسمي على الأمر أكثر مما هو قائم حالياً".

وبناءً على ذلك، تسعى بعض الدول الخليجية من خلال اجتماع القمة مع الإدارة الأمريكية إلى الحصول على ضمانات أمنية على غرار (المادة الخامسة) من "معاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩"، وهي الأساس القانوني لترتيبات الأمن الجماعي التي تقوم عليها منظمة "حلف شمال الأطلسي". وتنص (المادة الخامسة) على أن "أي هجوم مسلح ضد طرف أو أكثر من (أطراف المعاهدة) في أوروبا أو أمريكا الشمالية يُعد هجوماً ضد كافة الأطراف"، وأن "كل طرف" سيتخذ "الإجراءات التي يراها ضرورية... لاستعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليها". وتجدر الإشارة إلى أن المادة لا تغطي سوى الهجمات التي تقع في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتمنح كل طرف مجالاً واسعاً في اختيار كيفية الرد.

ربما لن يوافق الكونغرس الأمريكي على معاهدة يمكن أن تجر الولايات المتحدة إلى المزيد من الصراعات العديدة في المنطقة. كما أن اتفاقاً تنفيذياً (ملزماً سياسياً) لا يكون مطمئناً على وجه التحديد؛ لأنه من شبه المؤكد أن تكون لغته غامضة بما يكفي لكي لا تكون له قيمة عملية تُذكر. وفي هذا الصدد، فإن "مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤"، التي قدمت ضمانات غامضة لأوكرانيا مقابل تخلي هذه الأخيرة عن الأسلحة النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي السابق، تشكل مثالاً واضحاً على أوجه القصور في مثل هذا الاتفاق نظراً إلى تدخل روسيا في الآونة الأخيرة من قبل عملاء لها هناك.

فضلا عن ذلك، من المحتمل أن يؤدي اعتماد طهران على التخريب والحرب بالوكالة (وفي الآونة الأخيرة، العمليات السيبرانية الهجومية) إلى تعقيد الجهود الرامية في الرد على اعتداء إيراني متصور، وهذا الأمر أدى إلى ميل بعض حلفاء الولايات المتحدة في الخليج إلى رؤية الأيدي الإيرانية وراء كل حدث تقريباً في المنطقة.

المحصلة

تعاني الولايات المتحدة حالياً من نقص في المصداقية، تهدد مصالحها وتعرض حلفاءها للخطر. وحتى الآن، فإن الخطوات التي اتخذتها لطمأنة حلفائها من دول "مجلس التعاون الخليجي" - نقل الأسلحة، الوجود الواسع، والخطوط الحمراء - غالباً ما فشلت في تبديد شكوكهم، وكثيراً ما فاقمت من مخاوفهم.

ولا يمكن لواشنطن أن تأمل في استعادة مصداقيتها إلا من خلال مكافحة مساعي إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي. ولكي تحقق ذلك، يجب على الولايات المتحدة القيام بما يأتي:

١. تكثيف الدعم للمعارضة في سوريا.

٢. منع شحنات الأسلحة الإيرانية إلى حلفاء إيران وعملائها في المنطقة بفاعلية أكبر.

٣. تعزيز الدعم للشركاء المنخرطين في نزاعات مع حلفاء طهران وعملائها.

٤. إلحاق التدريبات الدفاعية الروتينية بتمارين تركز على ضربات العمليات الهجومية طويلة المدى في منطقة الخليج.

٥. إعطاء الأهمية للخطوط الحمراء وشحذها فيما

يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني لكي تبين بمزيد من الوضوح الثمن الذي ستدفعه طهران إذا حاولت تجاوز "العتبة النووية".

ليس هناك سبب يحول دون تزامن هذه السياسة مع إشراك إيران، تماماً كما واجهت الولايات المتحدة العدوان السوفيتي مع إشراك موسكو في آن واحد خلال الحرب الباردة. فبقدر ما قد يصب إبرام اتفاق نووي طويل الأمد مع طهران في مصلحة الولايات المتحدة، فإن الحد من النشاطات الإيرانية - التي تؤجج العنف الطائفي، وتساهم في تعزيز عامل الجذب لجماعات مثل "جبهة النصرة" وتنظيم "الدولة الإسلامية"، وتهدد في النهاية استقرار وأمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة - يصب أيضاً في مصلحة الولايات المتحدة. كما ستؤدي مثل هذه السياسة إلى قطع شوط طويل على الطريق نحو إصلاح العلاقات مع الحلفاء التقليديين في جزء من العالم ما يزال هاماً إلى حد كبير.

تحليل:

جاء البيان الختامي لقمة كامب ديفيد ليؤكد الالتزام الأمريكي المشترك حيال شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لبناء علاقات أوثق في كافة المجالات، بما فيها التعاون في المجالين الدفاعي والأمني، ووضع حلول جماعية للقضايا الإقليمية وذلك لتعزيز اهتمامهم المشترك في الاستقرار والازدهار, وركز البيان الختامي أيضاً على إنشاء ترسانة دفاعية للخليج، ورفض زعزعة إيران الاستقرار الإقليمي، وقبول اتفاق يمنع طهران من تطوير سلاح نووي، وتقوية المعارضة السورية، وتأكيد فقدان الرئيس السوري بشار الأسد شرعيته، وتبنّي مبادرة مجلس التعاون أساساً للحل في اليمن. وما يمكن أن نستلهمه من هذا المقال على الصعيد الداخلي هو: أن يكون صانع القرار العراقي، والحكومة العراقية، والقوى السياسية العراقية بكل أطرافها على قدر المسؤولية، وأن يعوا جيداً بأن ما يحدث في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط سواء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، أم بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، من تطمينات أو تحالفات هي تمس الشأن العراقي بشكل أو بآخر. إن إثارة الحروب بالوكالة سواء من جانب إيران أم الولايات المتحدة أم دول الخليج بدعمها للتطرف، هي انعكاس لاستراتيجية إبعاد الحروب الداخلية عن دولهم ورميها بدول ما زالت تعاني من عدم الاستقرار مثل العراق. وفي ظل غياب استراتيجية عراقية شاملة لمواجهة التنظيمات المتطرفة ولملمة البيت السياسي الداخلي وتوحيد الخطاب، وفي ظل غياب مشروع حقيقي لبناء الدولة الحديثة، سيكون العراق بيئة خصبة لإدارة الحرب بالوكالة بين الأطراف المتصارعة. وعليه، يجب على الحكومة العراقية أن تبدد كل المخططات الإقليمية بجعل العراق ساحه مشتعلة، عن طريق احتواء السنة في العراق أولاً، وتفعيل الدستور ثانياً، وإقامة مجموعة من الإصلاحات الدستورية والحكومية تضاف إلى إصلاحات الحكومة الحالية؛ كي تقطع الطريق على كل المشاريع الإقليمية، والمتطرفين الذين ينطلقون من مظلومية أهل السنة في العراق، وتنفيذ مخططاتهم الخبيثة.

رابط المقال: http://goo.gl/2rYzsW

العدد [١٢٧]

الرمادي لا تعدو أن تكون جزءا من المشكلة داخل العراق

الكاتب: أنتوني كوردسمان (Anthony H. Cordesman): أحد أبرز الباحثين الاستراتيجيين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، وهو أيضا محلل الأمن القومي لـ(ABC) نيوز. خدم مساعدا للأمن القومي مع السيناتور "جون ماكين" ضمن لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، ومساعدا مدنيا لنائب وزير الدفاع. وهو أيضا المدير السابق للتقييم المخابراتي في مكتب وزير الدفاع

ترجمة وعرض وتحليل: م.م. حسين باسم عبد الأمير

الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)

٢٠١٥/٥/١٩

استهل كوردسمان مقاله بالإشارة إلى أن **الهزيمة في الرمادي كان ينبغي أن تحدث، ولكن حرب إنقاذ العراق سوف يتم الانتصار فيها في الموصل.** وأضاف قائلا: **تُعَد الهزيمة العراقية في الرمادي بمثابة تحذير، غير أنها ليست أكثر من تحذير من "الانتصار" العراقي المفترض في تكريت قبل شهر، أو بسبب طبيعة مشاركة الولايات المتحدة في العراق وسوريا.**

ثم يستطرد قائلا: تحتاج الولايات المتحدة على وجه السرعة أن تُعيد تقييم الموقف الاستراتيجي الراهن في كل من العراق وسوريا، وفي ذات الوقت هي بحاجة إلى الكثير من الواقعية في تشكيل جهودها العسكرية والكثير من الصدق والشفافية في تقييم مخاطر تلك القرارات.

إن المستوى الحالي من التدخل العسكري الأمريكي محدود جدا ومعيق للنجاح، ومع ذلك فإن خطر الفشل سوف يكون مرتفعا حتى إذا استخدمت الولايات المتحدة قوة إضافية ذات فعالية أكثر.

إن هزيمة كبرى مثل سقوط مدينة الرمادي بيد سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" ليست سوى جزءا من المشكلة، إذ لا يمكن للولايات المتحدة التركيز على تنظيم "الدولة الإسلامية" كما لو أن العراق وسوريا ليسا دولا فاشلة، فيهما مشاكل عميقة جدا، إذ إن الانقسامات في العراق بين الحكومة المركزية التي يقودها الشيعة مع العرب السنة والأكراد ما تزال حرجة.

إن معركة تكريت لم تكن انتصارا، ببساطة لأن طرد تنظيم "داعش" منها تم بتكلفة كبيرة. وقد كانت المعركة بمثابة الهزيمة؛ بسبب اضطرار الجيش العراقي إلى الاعتماد على الميليشيات الشيعية التي يخشاها معظم العراقيين السنة، والتي ترتبط بعلاقات مع إيران، والتي لا تظهر اهتماما كافيا بالمدنيين أو الأضرار الجانبية.

لقد كانت معركة تكريت إحدى أكثر المعارك التي

خاضها الجيش العراقي في وقت قريب جدا، وبينت أن العراق يحتاج إلى بذل جهد أكبر من قبل الولايات المتحدة، وأن تكون أكثر فعالة في التدريب والمساعدة. ومثل هذا الجهد، يتضمن وجود مستشارين أميركيين في وحدات قتالية أمامية، يمكن أن يساعد في تطوير القادة العراقيين، ويساعد على جعل التجهيز والتدعيم فعالا، وجعله يستفيد من القوة الجوية التابعة للولايات المتحدة وحلفائها على نحو فعال.

(منذ عقود وللولايات المتحدة مصالح حيوية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عموما، وقد حُكِمت المنطقة بتوازن قوى إقليمي كانت ومازالت كفته تميل لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وهذا ما أتاح لها المحافظة على مصالحها الاستراتيجية وصيانتها. غير أنه ومنذ اجتياح الولايات المتحدة للعراق في العام ٢٠٠٣، دخل العراق خصوصا والمنطقة عموما في حالة عدم استقرار، وهو ما ألقى بضلاله على المشهد الجيواستراتيجي، فقد دخلت المنطقة عموما في حالة مخاض خلال العقد الأول للألفية الثالثة أنتج لنا فيما بعد ما بات يُعرف إعلاميا بـ"الربيع العربي"، حيث ازدهرت خلاله **"الأطراف الفاعلة غير الحكومية"**، ومن بين أهم هذه الأطراف **"الميليشيات"**. **إن وجود وبقاء هذه الميليشيات يهدد بتغيير توازن القوى الإقليمي الحالي الضامن للولايات المتحدة مصالحها الحيوية في المنطقة**، لذا ومن هذا المنطلق نجد أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحجيم دور هذه الميليشيات **(حتى فيما لو كانت تحظى باعتراف رسمي ومقنن من قبل الحكومات أو تستند إلى تأييد شعبي ومباركة الجماهير، كما هو حال "الحشد الشعبي" في العراق)**. لذلك، نجد أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحجيم أي دور ومستقبل لهذا الحشد الشعبي في العراق، بغية ضمان عدم حدوث أي تغيير في ميزان القوى الإقليمي بما يضع مصالحها على المحك، فنجدها تتحجج تارة بأن المكون السني في العراق يخشى الحشد الشعبي متغافلة عن التأييد العريض من قبل الجماهير السُنية في العراق للحشد الشعبي الذي يقاتل تنظيم "داعش" بعد أن قام الأخير بقتل وتهجير عشرات الألوف منهم واعتدى على ممتلكاتهم واستباح مساجدهم ومقدساتهم ومصالحهم المختلفة. ونجد الولايات المتحدة تارة أخرى تتهم الحشد الشعبي وتشكك بوطنيته؛ بسبب اعتماد العديد من فصائله على إيران فيما يتعلق بقضايا التسليح والتجهيز، متناسيه بأنها تعمّدت عدم الوفاء بالتزاماتها حيال تسليح وتجهيز العراق وتأهيل قوى الأمن النظامية بما تحتاج اليه في حال تعرضت سلامة وأمن ووحدة البلاد إلى أي تهديد، وذلك وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي. في الحقيقة، إن هذه الذرائع والحجج التي تثيرها الولايات المتحدة حول **(خشية السُنة من الحشد الشعبي وعدم وطنيته)** هي فقط من أجل صيانة مصالحها الحيوية الاستراتيجية في عموم المنطقة، عبر ضمان والحفاظ على كفة ميزان القوى الإقليمي مائلا لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، من خلال تحجيم مستقبل أي قوة ناشئة، بما فيها **"الحشد الشعبي"**، وحتى لو تم ذلك على حساب مصالح العراق الوطنية وسلامته ووحدة أراضيه. هذا من جهة.

من جهة أخرى، تتعاظم وتتضاعف أسباب وعوامل الوهن الذي تتعرض له اليوم المؤسسة العسكرية

النظامية، **فمما لا شك فيه أن فساد العديد من القادة العسكريين والأمنيين والسياسيين العراقيين يعد أحد الأسباب الجوهرية لهذا الوهن**، ولكن وفي الوقت ذاته، **تتحمل الولايات المتحدة نصيبا كبيرا في هذه النتيجة**، عبر عدم جديتها في توفير الأسلحة والتجهيزات المناسبة للجيش العراقي، وغياب الإرادة الحقيقة في تحويل الجيش العراقي إلى مؤسسة تتمتع بالحرفية والمهارة، لكي لا يكون رقما مهما في المعادلات الإقليمية الحالية، وذلك لغايات استراتيجية غير خافية على كافة المهتمين بالسياسة فضلا عن المنخرطين في تفاصيلها).[١]

ثم يعود الكاتب ليُقيّم حجم الجهد الأمريكي الحالي في مواجهة تنظيم "داعش" ويقول: **"نعم، إن تقليص إدارة أوباما للجهد الأمريكي المبذول حافظ على إبقاء الأمريكيين بعيدين عن تكبد الخسائر والضحايا، ولكن من جانب آخر فإن هذا السلوك تجاه العراق مكّن إيران في المقابل"**. لقد فشلت حملة تكريت في منح السنة الطمأنينة التي يحتاجونها في العراق، وذلك من خلال: أن تقوم الحكومة المركزية بدعمهم في مقاومة تنظيم "داعش" أو متابعة هزيمته مع جهود فورية لتأمين تكريت والسماح للسكان العرب السنة في العودة إليها.

ببساطة، لم يكن ينبغي أن تحدث الهزيمة في الرمادي. إذ إن كبار القيادات السياسية العراقية، مثل رئيس الوزراء حيدر العبادي حاول اجتذاب السنة العراقيين في القتال، وقدم لهم الدعم والأسلحة. ومن الواضح كانت هناك محاولة لتوفير تعزيزات للجيش العراقي وتقديم الدعم الجوي الأمريكي. لكن العبادي وحكومته يواجهون مشاكل خطيرة إن لم تكن قاتلة ما لم يتمكن من تعزيز الجهود الرامية إلى بناء ودعم القوى السنية على نحو فعال.

لقد كشفت العديد من التحذيرات الإعلامية بأن الجيش العراقي بل ووزارة الدفاع ما زالت منكسرة وغير كفوءة. وأظهر الانهيار والاقتراب من حالة الهلع بالنسبة للواء الثامن في الجيش العراقي والشرطة العراقية مرة أخرى أن هناك حاجة إلى جهود أكبر من قبل الولايات المتحدة تتضمن وضع مستشارين أميركيين في مواقف حاسمة حيث يمكنهم المساعدة على إتاحة وجود قادة عراقيين أكفاء يمكن إعطائهم المعدات المناسبة والتعزيزات وإزالة أولئك غير الأكفاء. فمن الواضح صحة تحذيرات كبار الضباط الأمريكيين التي تم تقديمها في ربيع عام ٢٠١٤ بأن رئيس الوزراء السابق **نوري المالكي** كان قد ترك الجيش العراقي مكسورا، وأن إصلاح ذلك الحال سيستغرق سنتين إلى ثلاث سنوات لكي يصل إلى مستوى ١٢ لواء فعالا.

وفي الوقت ذاته، فإن جهود الجيش الأمريكي لا يمكن لها النجاح إلا إذا أصبحت حكومة العبادي قوية بما فيه الكفاية لرأب الفجوة بين العرب السنة والعرب الشيعة. كما أنه من غير الممكن للحكومة المركزية أن تكون فعالة إذا فقد السنة في العراق الثقة بها، إذ إنهم سوف لن يقدموا قوات محلية.

وفي أحسن الأحوال يمكن للجهود الاستشارية الأمريكية أن تساعد القوات العراقية على إلحاق هزائم

(١) تحليل المترجم الباحث في المركز.

تكتيكيـــة بـ"داعـــش". إذ لا يمكن تحقيق الانتصار على المســـتوى الاستراتيجي من دون تحقيق الوحدة العراقية، فإنه لا يمكن إنشـــاء مناطـــق آمنة في غرب البلاد حيث يمكن للســـنة أن يعيشـــوا حياة آمنة وطبيعية، وأنه لا يمكن سد الفجوة الطائفية المتنامية بينهما.

كما ولا يمكن الولايات المتحدة أيضا أن تساعد العراق على استعادة الموصل والمناطق التي فُقدت في نينوى إلا إذا تمكنت من أن تخلق وجودا استشاريا فعالا لكل من الجيش العراقي والقـــوات الكردية، ويمكن القيام بذلك ضمن مناخ سياســـي واقتصادي، حيث يتعاون الأكراد في العراق مع العرب في اســـترداد الشمال، وتســـود روح قائمة على تقديم التنازلات بشأن كيفية تنظيم المناطق المحررة واستعادة نوع من الاقتصاد والحياة الطبيعية اليها.

المناطق التي تحت سيطرة تنظيم "داعش" في شمال البلاد مأهولة بالســـكان أكثر مـــن الأنبار جنوبا وفي غرب البلاد، وتتشكل إلى حد كبير من العرب السنة ممن يتنافسون بشدة مع المطالب الكردية. وفي الوقت ذاته، هم جماعة سكانية لن تكون موالية ولا مستقرة فيما لو شعرت بأن الحكومة المركزية العراقية والثروة النفطيـــة مهيمن عليها من قبل الشـــيعة وإيران على حســـابهم. كما أكد تقريـــر مجموعة الأزمات الأخير الذي أظهر بأن أكراد العراق أنفسهم منقسمون بشدة فيما بينهم، وأن المشـــاكل الرئيسة الحالية تدور حول خلق حكومة مستقرة وقابلة للحياة في الشمال.

الموصـــل ونينوى وليـــس الرمـــادي والأنبار، هي الجائزة الاســـتراتيجية، وهي مفتاح وحدة العراق، وإيجاد إطار من الفدرالية سوف يضمن الأمن للسنة فـــي العراق. ولكن، هذه الحقيقة تكشـــف عن فجوة في اســـتراتيجية الولايات المتحدة، إذ لم يوضح أحد في إدارة أوباما على الإطلاق كيف سيتمكن الجيش العراقي مـــن تحرير وتأمين الموصـــل ونينوى إذا استمرت الحرب الأهلية في سوريا عبر الحدود، وإذا استمرت "داعش" أو أي حركة أخرى من الحركات الجهادية الســـنية نشطة داخل البلاد. ليس هناك حل للعراق من دون إيجاد حل في سوريا، وقصف متقطع وتدريـــب ما يصل إلـــى ١٥٠٠٠ متطوع على مدى الســـنوات الثلاث المقبلة. وعملياً، يبدو صعبا توفير مثل هذا الحل.

وهذا يقودنا إلى مشكلة أوسع نطاقا بالنسبة لنهج إدارة أوباما. فكما هو الحال مع أفغانستان وحديثا مع اليمن، فقد فشلت الإدارة في تقديم أي شفافية ومصداقية حول مدى تأثير استراتيجيتها الحالية حيال التدريب وتقديم المســـاعدة المهمة، وتوضيح طبيعـــة العالم الحقيقي للقتـــال، والمخاطر والتكاليـــف والفوائد من النموذج الحالي من التدخل العسكري الأمريكي. فلم تكن هناك أي خطط موضوعية، أو تقييـــم للمخاطر، أو إبلاغ عن التقدم المحرز، فهذه الجهود مجرد دوران.

ويختتم كوردســـمان مقاله قائلا: **من الواضح جدا أن الحضور الجوي الأمريكي الحالي والتدريب وحملات المساعدة ليســـت كافية، غير أن ما هو غير واضح تماما هو امتلاك الإدارة لاستراتيجية قابلة للحياة!!.** إن مخاطر التورط في الانقســـامات العراقية العميقة والأزمة الســـورية يمكن التغلـــب عليها، وذلك عبر اســـتعداد الإدارة لأن تكون صادقة في تقديم التكاليف والفائدة والمخاطر التي يتعرض لها كل من الشـــعب الأمريكي أو الكونغرس.

رابط المقال: http://goo.gl/Gk2KmS

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء